ٱلْوَثِيقَةُ ٱلْإِسْتِرْشَادِيَّةُ لِلْحُكْمِ ٱلْمَحَلِّي فِي لِيبِيَا

رُؤْيَةٌ مِنْ أَجْلِ ٱلِاسْتِقْرَارِ، ٱلْعَدَالَةِ، وَٱلتَّنْمِيَةِ ٱلْمُشْتَرَكَةِ

تمهيد

شهدت ليبيا لعقودٍ من الزمن نظام حكم مركزي مفرط ركّز السلطة والثروة في يد الدولة المركزية، مما أدّى إلى ترسيخ اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز، وتعميق التبعية للسلطة الحاكمة، وتراجع المبادرات المحلية والإنتاجية الذاتية.

تحولت المؤسسات العامة إلى المصدر الرئيسي للخدمات وفرص العمل والدعم الاجتماعي، في حين ظلّت قرارات التنمية تُتخذ بدوافع سياسية مركزية بعيدة عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية.

أصبح التحكم في عائدات النفط محورًا رئيسيًا للصراع، ما فاقم الانقسامات الإقليمية وأضعف التماسك الوطني. وبدون إصلاحات جذرية تعزز العدالة في توزيع الموارد وتكرّس الحكم التشاركي، سيستمر هذا الخلل في تعميق الظلم الاجتماعي وزعزعة الاستقرار.

ولا تزال البلديات تواجه تحديات كبيرة تتمثل في محدودية الصلاحيات، وغياب مستوى إداري وسيط، فضلًا عن بقاء معظم الأملاك العامة تحت سيطرة القطاعات المركزية، مما يضعف قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين والمشاركة الفاعلة في إدارة شؤونهم المحلية.

الحاجة إلى نموذج جديد

من هنا تبرز الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة المركزية والمستوى المحلي، بحيث لا تقتصر على تفويض إداري شكلي، بل تمتد إلى نقل فعلي وشامل للصلاحيات السياسية والإدارية والمالية إلى المؤسسات المحلية.

إن تمكين سلطات محلية قوية، نزيهة، ومنتخبة ديمقراطيًا، يعزز الاستجابة لتطلعات المواطنين في الكرامة والعدالة وتكافؤ الفرص، ويمهّد لبناء عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة الواسعة والمسؤولية المشتركة.

كما يجب أن يرتبط نموذج الحكم المحلي برؤية وطنية جامعة توحد الليبيين حول اللامركزية كمشروع يعيد توزيع الثقة، السلطة، والمسؤولية من المركز إلى كل بلدية، ويعزز الانتماء الوطني والمواطنة الفاعلة.

ما الذي يمكن أن يقدمه نموذج جديد للحكم المحلي؟

يمكن لنظام حكم محلي فعّال أن يُعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطنين من خلال:

- توزيع أكثر عدالة للسلطة وعوائد الموارد، مع مراعاة خصوصية المناطق الريفية، الحدودية، والصحراوية؛
- توسيع قاعدة المشاركة الوطنية، وضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في مواقع القرار المحلي وفقا لمبادئ ومعايير الكفاءة؛
- ربط التنمية بالاحتياجات المحلية الحقيقية، مع تضمين البعد البيئي والاستدامة المناخية؛
- تقليص مستويات الفساد من خلال التحول الرقمي والحكم الذكي؛ والحد من الإفلات من العقاب
- وضع خارطة طريق زمنية واضحة للتنفيذ، مع مراحل انتقالية تدريجية؛
- اعتماد مؤشرات أداء وآليات متابعة وتقييم دورية بمشاركة المواطنين.

الأهداف الاستراتيجية لرؤية الحكم المحلي

1. **إعادة توزيع الصلاحيات وعوائد الموارد:** تمكين السلطات المحلية من إدارة الميزانيات ورسم أولويات التنمية وفق احتياجاتها الواقعية، مع وضع نظام تمويل محلي مستدام يربط الموارد بالمشاريع والأولويات المحلية.
2. **تعزيز الاستقرار السياسي:** إرساء مؤسسات محلية ديمقراطية تعبّر عن مختلف المناطق والمكوّنات الاجتماعية، وتقليص النزاعات المركزية، مع تعزيز الوحدة الوطنية على أسس تمثيلية عادلة.
3. **تفكيك الهياكل غير الرسمية للصراع:** إحلال سلطات محلية شرعية ومنتخبة محل الجماعات المسلحة، بما يعيد الثقة في الدولة ويكرّس سيادة القانون من القاعدة إلى القمة.
4. **تحفيز التنمية المستدامة والشاملة:** تطوير مشاريع محلية متكيفة مع خصوصيات كل منطقة، تشمل دعم الاقتصاد المحلي، المشاريع الصغيرة، وريادة الأعمال الشبابية، مع مراعاة الاستدامة البيئية ومواجهة تغير المناخ.
5. **ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد والشفافية:** تعزيز المساءلة المجتمعية من خلال منصات رقمية مفتوحة، الصحافة المحلية، ولجان الرقابة المحلية، مع إشراك المجتمع المدني والشباب في التخطيط والتنفيذ.

المبادئ العشرة الأساسية للحكم المحلي في ليبيا

تُشكّل هذه المبادئ الركائز الأساسية لبناء نظام حكم محلي عادل، شامل، وفعّال، يأخذ بعين الاعتبار تنوّع ليبيا، ويُعزز الاستقرار، ويُرسّخ دعائم السلام المستدام:

1. **لامركزية الدولة**: نقل الصلاحيات وعوائد الموارد إلى السلطات المحلية بما يضمن استقلالها المالي والإداري، وتركيزها على خدمة المواطن مباشرة.
2. **وحدة الدولة وسيادتها**: الحفاظ على إطار وطني موحّد يضمن خضوع جميع مستويات الحكم لسلطة الدولة وسيادتها، ويمنع التفكك والانقسام، مع أهمية تحصين أي هياكل للحكم المحلي دستوريا.
3. **مراعاة الخصوصية الليبية**: تصميم هياكل الحكم المحلي بما يعكس التنوّع الثقافي والجغرافي والاجتماعي، مع احترام الخصوصيات المحلية.
4. **التدرّج والتوازن المؤسسي**: تنفيذ الإصلاحات على مراحل مدروسة، مع تنسيق فعّال بين المستويات المركزية والمحلية والبلدية لتفادي الازدواجية أو الفراغ المؤسسي.
5. **المشاركة والتمثيل العادل**: ضمان مشاركة شاملة تشمل النساء، الشباب، والفئات الثقافية واللغوية، بما يرسّخ شرعية المؤسسات المحلية وعدالتها التمثيلية.
6. **العدالة المجالية والتوزيع المنصف لعوائد الموارد**: اعتماد معايير موضوعية لتوزيع عوائد الموارد بما يُقلّص الفوارق التنموية ويعزز العدالة الاجتماعية بين مختلف المناطق.
7. **تعزيز دور البلديات**: توفير الصلاحيات والأدوات والموارد اللازمة للبلديات لإدارة شؤونها بكفاءة واستقلالية، مع رفع قدراتها المؤسسية.
8. **الشفافية والمساءلة**: تعزيز ثقة المواطنين من خلال آليات رقابة فعّالة، ونشر تقارير الأداء بانتظام، وتفعيل قنوات التواصل المفتوح مع المجتمع المحلي.
9. **السلام الاجتماعي والحدّ من النزاعات**: إرساء آليات محلية لتسوية النزاعات وتعزيز المصالحة، وضمان عدالة تقديم الخدمات بما يقلّل من التوترات المجتمعية.
10. **تنمية متوازنة ومنافسة إيجابية**: تشجيع البلديات على التعاون والابتكار وتبني مقاربات تنموية مستدامة، بما يعزز المنافسة الإيجابية بين المناطق.

توصيات للمضي قدمًا

- **اعتماد مبادئ موحّدة**: اتخاذ المبادئ العشرة كأساس مشترك للحوار الوطني حول مستقبل الحكم المحلي في ليبيا، بما يضمن مرجعية جامعة لجميع الأطراف.
- **وضع هيكل مؤسسي واضح**: تحديد الأدوار بوضوح، وتنظيم العلاقة بين المستويات المركزية والإقليمية والمحلية، ضمن إطار مؤسسي وقانوني يضمن التنسيق والتكامل.
- **تحويل المبادئ إلى إجراءات ملموسة:** إعداد خارطة طريق زمنية واقعية تتضمّن إصلاحات قانونية وإدارية قابلة للتطبيق، تترجم المبادئ إلى خطوات عملية.
- **وضع ضمانات وطنية واضحة وملزمة :**لضمان تنفيذ الاتفاقات السياسية والإدارية الخاصة بالحكم المحلي، بما يسهم في ترسيخ الثقة والتكامل بين المستويات الوطنية والمحلية.
- **ضمان مشاركة شاملة:** إشراك جميع الفاعلين السياسيين، والنقابات، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في التخطيط وصناعة القرار والتنفيذ، بما يعزز الشمولية والملكية الوطنية.
- **ربط الحكم المحلي بمسار المصالحة الوطنية**: دمج إصلاح الحكم المحلي في جهود بناء عقد اجتماعي جديد شامل، يعكس التنوّع الليبي ويعيد اللحمة الوطنية.
- **تعزيز التحول الرقمي :**اعتماد أنظمة ذكية لإدارة البيانات، الخدمات، التواصل، والشفافية.
- **تمويل محلي مستدام :**تحديد مصادر دخل البلديات ونظام التحويل المالي من الدولة المركزية لضمان استقلاليتها الفعلية.

خاتمة: نحو عقد اجتماعي جديد

يشكّل هذا الميثاق خطوة محورية لإعادة بناء منظومة الحكم في ليبيا على أسس اللامركزية، المشاركة، والعدالة، مع دمج الأبعاد الشبابية، الرقمية، البيئية، والتمويلية.

إن تبنّي نموذج حكم محلي قائم على هذه المبادئ يمكن أن يقود إلى:

- إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة؛
- إقامة علاقة متوازنة وتكاملية بين المستويات الوطنية والمحلية؛
- تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة الفاعلة؛
- ترسيخ قيم المشاركة، الابتكار، والاستدامة البيئية؛
- بناء ليبيا جديدة من القاعدة، عبر كل بلدية، كل مدينة، وكل قرية، حيث المواطن هو محور التحول.

إنْتـــهَى

فَرِيقُ صُنَّاعِ ٱلسَّلَامِ ٱللِيبِيِّ

أكتوبر، 2025